

الأوضاع السياسية والإدارية في الجزائر العثمانية ما بين (1671-1830م)

Political and administrative situation in ottoman algeria (1671-1830).

طالبة دكتوراه: جبار أسماء^{1*} ، أ.د : مكحلي محمد²¹ جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر الفكر الإسلامي،

الايمل: mag.esp.22@gmail.com

² جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، الإيمل: m_mekahli@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025-06-03

تاريخ القبول: 22-05-2025

تاريخ الاستلام: 10-02-2025

ملخص: تعتبر المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر من أهم المراحل التي حدثت فيها تغيرات سياسية وأثرت على الإيالة واستمراريتها، وكذا النظام الإداري والمهام الموكلة له؛ وهي المرحلة التي سيطر فيها الدايات على الحكم ما بين (1671-1830 م)، وكانت من أصعب المراحل التي أثرت على الجزائر بسبب الصراعات التي حدثت بين رياس البحر وطائفة الإنكشارية؛ وتضاعف جباية الضرائب وتأثيرها على السكان رغم الإستقلالية التي تمتعت بها الأيالة؛ إلا أن الجانب المالي كان له أثر على الجهاز الإداري أمام استياء الرعية وتضاعف الأزمات السياسية والأطماع الفرنسية، التي انتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 .

الكلمات مفتاحية: الدايا ، الإنكشارية ، رياس البحر: الباي: الإدارة العثمانية.

Abstract :

The last stage of Ottoman rule in Algeria is considered as one of most important stages in which political changes occurred and affected the province and its continuity, as well as the administrative system and the tasks assigned to it, This is the stage in which Days dominated power between (1671-1830). It was one of the most difficult stages That affected Alegria due to the conflicts that occurred between the Rias al- bahr and the janissary sect. Tax collection and its impact on the population doubled despite the independence that the Ayala enjoyed However, the financial aspect had an impact on the administrative apparatus in the face of the citizens, dissatisfaction, the multiplication and the multiplication of political and French ambitions, which ended with the French occupation in 1830.

Keywords: Dey , Janissaries , Sea commanders , Bey , Ottoman Administration

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية بصفة رسمية سنة 1518م، وتعاقب على حكمها كل من البايلىريابات وهم رياس البحر العثمانيين، حيث عين خير الدين بريروس كأول حاكم تركي للجزائر فصار يلقب بالبايلرباي واستمر إلى غاية سنة 1588م، ليتجدد نظام آخر وهو نظام الباشوات إلى غاية 1659م، لينتقل الحكم إلى الأغوات حتى سنة 1671م، وآخر حكم خلال الفترة العثمانية هو عهد الدايات الذي يعتبر أطول فترة شهدتها الجزائر خلال العهد العثماني؛ وما ميزها من تطورات سياسية واقتصادية، عسكرية وما نحن بصدد دراسته هو الأوضاع السياسية والإدارية للجزائر العثمانية ما بين (1671-1830م) .

فمن خلال هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية : ماهي ما ميزات نظام الدايات سياسيا وإداريا ؛ وما ومدى فاعليته في الحفاظ على استمرارية الحكم العثماني بالجزائر؟
أولا. الأوضاع السياسية والإدارية للجزائر العثمانية (1671-1830م)

1. الأوضاع السياسية :

1.1 نشأة نظام الدايات :

بعد فشل الإنكشارية في التحكم في الشؤون الداخلية والخارجية للإيالة قررت طائفة رياس البحر التخلص من نظام الأغوات لإحساسها بالخطر الذي كان يهددها، فانتقل الحكم إلى الدايات الذي دام من 1671 الى 1830م، حيث كان الداى ينتخب من بين ثلاثة موظفين سامين وهم: الخزناجي، خوجة الخيل، آغا العرب، وكان الدايات الأربعة الأوائل من أفراد البحرية لأن طائفة الرياس كانت أقوى من الإنكشارية التي تسببت في الفوضى خلال عهد الأغوات 1659-1671م (التر، 1989، ص.406)

بعد اثني عشر سنة من فرض قادة رياس البحر إرادتهم؛ وامتلاكهم زمام الحكم بتعيين الداى وخلفائه الثلاثة، تلاشت قوتهم وأصبح اليولداش يتفوقون على حساب الإنكشارية التي انهارت بدورها فأصبح من الصعب على الأوجاق إيجاد عناصر جديدة للتطوع في الجيش، لأن الأناضول لم تعد توفد إلى الجزائر الأبطال مثلما كان الأمر في عهد البايلىريابات، حينما كان العهد البحري مفخرة للرياس، لأن الوضع تغير بتغير أخلاق الوجاق، وأصبحت الفرمانات السلطانية لا تعنيهم في شيء وليس لها أية قيمة أو احترام (التر، 1989، ص.407).

لم يدم حكم الدايات طويلا حيث كان الداى يختار من الإنكشارية، وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين (1695-1971)، فتولى الحكم كل من: الداى محمد باشا (1671-1682)، الداى حسن (1682-1683م)، الداى حسن ميزومورطو (1683-1688م)، و الداى شعبان (1688-1695م) (KADDACHE (M,p,1991.94)

كانت السلطة المطلقة في يد الداى، أما الباشا المرسل من اسطنبول كان حكمه شكلي (BOUABBA (Y) 1972,p.39)، واستمر هذا الوضع الى غاية سنة 1711، حيث رفض الداى علي شاوش (1710-1718) الباشا المبعوث من طرف السلطان العثماني (CHALEM (M) 2000,p.25)، وهو الباشا إبراهيم شركان، فبالذكاء والحنكة التي تميز بها الداى علي شاوش استطاع أن يبرز للسلطان العثماني مدى خطورة السلطة المزدوجة مما أدى به إلى انتهاج سياسية التقتيل خاصة ضد الإنكشارية، وهذا ما أثر على العلاقات بين الجزائر و الباب العالي (KADDACHE,p,1991.154). ومن المنطلقات التي كان يتم على أساسها اختيار الدايات كما تذهب الدراسات هو أن الداى يتم اختياره عن طريق الإنتخابات في حالة ما إذا توفي على سريريه؛ أما إذا قتل فالمنافسة هي التي تفرض المترشح الجديد (KADDACHE,p,1991.91).

كما كان الداى هو المسؤول السياسي والعسكري للبلاد، و القاضي الأعلى في أمور الحرب والسلم؛ والمشرف على الضرائب و على التوظيف؛ هذه المهام المتنوعة والصلاحيات غير محدودة جعلت هذا المنصب محل أطماع وصراع حيث كان القتل هو الوسيلة للحد من صلاحيته (BOUABBA (Y) 1972,p.43)، فنظريا له مطلق الصلاحيات في تعيين البايات والموظفين لكنه يخضع لقواعد صارمة حيث يعزل عن عائلته التي لا يراها إلا مرة في الأسبوع لأنه في نظرهم "أب الجميع"، ورغم الصلاحيات المخولة له إلا أنه كان يتصرف وفق رغبة ضباط الإنكشارية (معمر، 2006، ص.80)، وكانت سلطته محدودة صوريا، حيث كان يخضع لسيطرة الديوان المتكون من كبار الجند والرؤساء الدينيون الثلاثة: المفتي؛ القاضي، وكبير المرابطين؛ وإذا اغتيل تعاد ثروته إلى الخزينة (جوليان، 1978، ص.375).

هذه المتغيرات جعلت الكاتب الإسباني "جواب كانوا" (Jouabcanau) يصفه: " أنه رجل غني، ولكنه ليس سيد ثروته، أي بدون أطفال، زوج بدون زوجة، طاغية بدون حرية، ملك لعبيد و عبد لأتباعه (محمد فارس، 1992، ص.73)، أما ايمريت (Emerit,1954) يقول: " أنه مستبد وليس له حرية، أرستقراطي، لكنه محروم من أرباح القرصنة، (p.292)؛ لهذا غالبا ما تكون نهايته مأساوية

خاصة إذا تعرض لغضب الجند؛ حيث تصادر أمواله وتتعرض عائلته وأقاربه للانتقام، ويصفه مرسى

(MERCIER(E), 1903) بأنه: " ذلك الرجل الأبله العنيف و المدمن على تعايطي الأفيون ... " (p. 477).

فبعد التغيرات التي طرأت على الإمبراطورية العثمانية عامة وعلى الجزائر خاصة ظهرت النزعة الفردية لدى الإنكشارية التي اشتدت بعد استسلام بعض الحكام لمطالبهم الغير المحدودة، حيث كان كل من يتأخر في دفع مستحقاته مصيره الموت أو الخنق أو النفي، وفعلا هذا ما وقع للداي مصطفى عام 1705م، من طرف الحامية التركية بمدينة القل، عندما كان في طريق عودته من حملته على تونس، وتم حجز كل أمواله وأملاكه؛ كما حدث نفس الشيء للداي محمد بكداش عام 1710م حيث قتل لأنه لم يدفع أجور الجند بعدما فرّ باي قسنطينة بالأموال التي كان من المفروض تقديمها للجند فخلفه قاتله إبراهيم باشا الذي قتل بعد خمسة أشهر فقط من الحكم، والملاحظ أن جل هذه التمردات والإغتيالات كان سببها الرئيسي الصعوبات المالية التي أدت إلى انتشار الفوضى في أوساط السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر خاصة في أواخر القرن 18م، الفترة التي تلت محمد عثمان باشا (1766-1791م) حيث تولى الحكم تسع دايات قتل جلهم (ابن ميمون، 1981، ص25).

ومنهم الداى مصطفى باشا الذي اغتيل سنة 1805؛ وعلي باشا بورسالي الذي شق عام 1809 محمد باشا الذي قتل سنة 1814؛ وعمر آغا قتل هو الآخر سنة 1817م كما اغتيل صالح باي عام 1792م وقتل أغلب البايات التسع عشرة الذين خلفوه (سعيدوني، 1999، ص215).

كان الإغتيال الوسيلة الوحيدة لتصفية الحسابات حيث استولى معظم الحكام على السلطة باستعمال القوة في جمع المال والتظاهر بالدين، وأدت هذه الإغتيالات للحكام والوزراء والموظفين إلى إنهاك النظام والقضاء على ثقة الرعية بهم (بلحميسي، 1978، ص38)؛ كما فعل الداى علي باشا الذي استغل كل أموال الخزينة لمصلحته الخاصة لرفاهية أولاده وزوجته، كما كان معظمهم يمارسون وظائف حقيرة كإسكافي حمال، حارس... فمثلا الداى أحمد باشا (1695-1698م) كان شيخا مسنا ومريضا يرقع الأحذية لذا فمهمته كانت تقتصر على الإمضاء فقط، أما الحكم فكان بيد الإنكشارية؛ وكذلك الداى علي باشا (1808-1809) الذي كان أيضا طاعنا في السن ومهنته هي تغسيل الموتى لذا لقب بـ "الغسال"، كما تميز بعض البايات بالبطش والإستبداد وإلحاق الضرر بالرعية، خاصة سكان الريف مثال على ذلك مصطفى الوزاني (1795-1798م) الذي تعامل

مع المحترفين اليهود على حساب السكان، وأحمد شاوش القبائلي (1808-1811م) الذي أضمر الآخر بالرعية وأفلس الخزينة، وانتهج سياسة مالية سيئة، وارتكابه لعدة جرائم، فصار يلقب بـ "باي رأسه"، باي ذراعه و باي روحه. (VAYSSETTE (E), 1860, p. 200)

وما يدل على سوء المعاملة التي تميز بعض الحكام هو قول أحد الدايات مخاطباً دبوماسي (GRAMMONT) فرنسي "أنا رئيس عصابة من السراق ومهنتي هي أن آخذ وليس أن أعطي، كما كان اختيار الموظفين يتم عن طريق الرشوة، فأصبحت المناصب تباع وتشتري (H1887,p.307) علنا وتسلم لمن يدفع أكثر، وتكون الوظائف المتعلقة بالرسوم وجباية الضرائب مؤجرة لأشخاص بأسعار محددة، ويكون الدفع مرة واحدة أو بالتقسيط، فأغلب الدايات تجاهلوا حقيقة السلطة وأهدافها لخدمة مصالحهم الخاصة مهتمين ذلك بالتنظيمات الإدارية والعسكرية والمالية التي تضمن لهم مداخيل مالية، فأهملوا الجانب الثقافي والحضاري، مما أثرت هذه الظاهرة سلباً على مستوى التعليم مقارنة بدول المشرق، وقد أثر ذلك على علاقتهم بالرعية (خوجة، 2006، ص.95).

هذه الظاهرة لم تشمل كل الدايات بل بعضهم فقط، فهناك من كانت تهمه مصلحة البلاد والدليل على ذلك ما قاله أحد قادة الحاميات للجنود: "إننا لم نخضع هذا الشعب بحد السيف ولم نمسك البلاد بالقوة وإنما أصبحنا سادة العدل والإحسان، وفي بلداننا لم نكن قادة، وإذا حصلنا على مناصب في هذا القطر ولذا فهو وطننا وواجبنا أن نجتهد للمساهمة في إسعاد السكان، كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا هذا بالإضافة إلى أن بعضهم يرفض الزواج حتى تبقى ممتلكاته لبيت المال. (خوجة، 2006، ص.135).

1.2. علاقات الدايات بالدولة العثمانية:

كان دور الدولة العثمانية هو إصدار الباب العالي فرمانات تولية الداي والمصادقة على تنصيبه لا أكثر، ومما أثر سلباً على علاقة الدايات بالرعية هو صراع بين الإنكشارية والرياس من أجل السلطة، وهذه الإضطرابات شهدتها الإيالة منذ عهد الباشوات، واستفحل أمرها خلال عهد الأغوات والدايات حيث قتل 14 داي من بين 26 داي تولوا الحكم ما بين (1671-1830م)، إلا أن هذا الصراع لا يمنع من القول أن كل منهما لا يمكنه الاستغناء عن الآخر، فمثلاً الإنكشارية كان لها دور فعال في الحراسة والدفاع عن الإيالة من أي اعتداء خارجي، في المقابل شكل رياس البحر مصدر دعم للإنكشارية من خلال غنائم البحر التي تستخلص عمليات الجهاد البحري، وهم الأقرب إلى

الباب العالي ولذلك فرضوا سلطتهم على الإنكشارية بالرغم من كثرة عددهم (EMERIT (M),1954 (p.p.109-110).

ويلاحظ مارسيل كولومب، أن مصير هذين الفريقين كان يسير خلال التاريخ في خطوط متوازنة، فقد زادت قوة الطرفين حتى أواخر القرن السابع عشر، للتراجع بعد ذلك بصورة متتالية حتى سنة 1830، فقد تتصارع الطائفتين لكنهما تتحدان وتتعاونان لتأكيد امتيازاتهما وحقوقهما (COLOMBE MARCEL,1975 ,p-p.173.174).

لقد انفردت السلطة العثمانية والتي مثلها الدايات ومن بعدهم رجال الديوان بالحكم وحرية القرار والسلطة داخل إيالة الجزائر بعيد عن مصدر السلطة في اسطنبول ودون الرجوع إليهما، ولم يلتزموا بتنفيذ أوامر السلطان العثماني، بالرغم من ذلك نجد أن الدايات لا يمكنهم أن يباشروا مهامهم في الحكم داخل الجزائر. إلا بعد تسليمهم فرمان التولية من الدولة العثمانية والذي يعتبر تنصيبا شرعيا وشرفيا في نفس الوقت من طرف السلطان العثماني للحاكم في الجزائر بحكم الرعاية الروحية والرابط الديني والتاريخي، وحتى الرابطة الحضارية بين الجزائر والخلافة العثمانية، واستمر هذا التقليد حتى نهاية الحكم العثماني في الجزائر.

ثانيا.الأوضاع الإدارية :

وضع العثمانيون تقسيما إداريا متنوعا على المستوى المركزي والمحلي، حيث خضع التقسيم الإداري إلى توازنات اقيمية مع مراعاة مجالات النفوذ المركزي والإقليمي للسيطرة على كامل الأيالة.

1.التقسيم الإداري

يتمثل التقسيم الإداري في دار السلطان، وبعض مناطق بايلك التيطري، التي كانت أولى المناطق التي استقر بها العثمانيون، أما في مناطق أخرى كانوا يكتفون بوضع مسؤول عثماني في أعلى الهرم تاركا لأبناء المنطقة تعريف شؤونهم الداخلية حسب وظائفهم الإدارية والاجتماعية. وليتمكن العثمانيون من إدارة البلاد بيد من حديد عمدوا إلى تقسيم البايك إلى عدة أوطان وقبائل ودواوير، ووضعوا على رأس كل وحدة إدارية قيادا أو شيوخا يعينهم الباي فيخضعون له مباشرة، كما اعتمد البايك على قبائل المخزن* المتحالفة مع السلطة مقابل حصولهم على امتيازات مالية وعينية وسياسية لقمع كل من ثار على الأوجاق .

حيث وضع العثمانيون على رأس الأقاليم الثلاثة دون دار السلطان بايا يحكمها باسم الباشا، أما دار السلطان فيتولى الداي نفسه إدارة شؤونها بمساعدة موظفين و الباشوات متساوون في

الرتبة والعمل والمسؤولية ويرجعون في كل أمورهم إلى الداي كجباية الزكاة، القضاء بين الناس، تولي شؤون الإدارة، مراقبة وترتيب الجيش الحفاظ على الأمن، واستشارة الداي في أمور السياسية باطلعه على أعمالهم وتلقي الأوامر منه (بن أشهو، 1972، ص.216)

يذكر (سعيدوني، 1984) في هذا السياق أن: "..... الباي في كل بايلك كان يقوم بالمحافظة على الأمن إقرار الهدوء والحيولة دون انتفاضة أو عصيان القبائل بالأرياف مع الإهتمام بالمرافق العامة بالمدن الكبرى التابعة له، وتأمين الطرق وإبقاء الإتصال بمركز السلطة بالجزائر (سعيدوني، 1984، ص.20).

2. الباي وأعوانه:

يشرف الباي على البايليك مع عدد من الموظفين والمساعدين المحليين تتشابه مهامهم وصلاحياتهم ويتكون أعضاؤه من :

الخليفة: كان للباي خليفتان :-خليفة الشرق : سمي كذلك لنفوذه على منطقة سهول الشلف، شرق مازونة، يختاره الباي ويعينه الداي، يتوب عن الباي في الخروج الى الرعية، ويمثله في مدينة الجزائر (المزاري، 1990، ص.271)، وخليفة الكرسي: ينوب عن الباي في قاعدته حين غيابه بالجلوس على الكرسي كما يرافقه كذلك في رحلته إلى مدينة الجزائر لنقل الدنوش.

- الخزندار (الباش خرناجي): وهو المسؤول عن جميع الخدمات المالية، أي أن هو المسؤول الأول عن مداخل البايليك ونفقاته بالإضافة إلى مراقبة وتسليم الضرائب وأالجباية. - آغا الدائرة : وهو أحد قادة المخزن، من مهامه الإشراف على فرسان البايليك العرب، له رايات خاصة، يستشير الباي في شؤون الرعية بعد أن ينقل إليه شكاواها ومطالبها، وقد يكلف أحيانا بحملات صغيرة ضد القبائل المتمردة، وكان يتلقى أوامره مباشرة من الداي، ويقوم بعزل أو إعدام أو تعيين البايات الجدد بالبايلك، وكانت فرسان المخزن خاضعة لأوامره، وهذا ما مكنه من التصرف في الأرياف، ومراقبة البايات في تعاملهم مع السلطة المركزية.

- الباش كاتب: كبير الكتاب أو الكاتب العام الذي يحرر الرسائل السياسية الهامة التي تخص الباي ويراقب باقي الكتاب- الباش مكاحلي: وهو قائد الحرس الشخصي للباي، يحمل سلاحه في التظاهرات العامة، ويقود المكاحلية، إضافة إلى فرسان النخبة الذين يشكلون الحرس الشخصي للباي .

وكان للباي خمسة عشر مكاحلية يحملون البنادق ، مهمتهم حراسة خزائن الباي بالتعاون على الشواش المكلفين بحراسة خيمته . - الباش سراج: وهو قائد عمال الحضائر ، والمسؤول عن اصطبلات البايلك ويمسك لجام حصان الباي حين يمتطيه .

- قائد المدينة: يجب أن يكون من أصل تركي، وظيفته غير وراثية، له مكانة مرموقة وخاصة على مستوى المدن الهامة، تحرسه فرق الإنكشارية.

- شيخ البلد: يصبح هو المسؤول الأول عن غياب الباي، فهو الذي يتكفل بأجور الجند ومؤونتهم، ومهمته حماية أملاك الدولة وشؤون السكان، كما توكل إليه بعض المسائل الحساسة، سرية العقوبات، حيث تحبس في بيته وتعاقب سريريا النساء اللاتي تنحدرن من عائلات معروفة وترتكبن مخالفات -الباش علام: وهو الذي يحمل شارات الحامية التركية ببايلك الغرب.

- قائد السوق : مهمته مراقبة السوق حسب أحكام القضاء والإفتاء ، كما يعاين نوعية وكمية المعروضات، ويفرض الإلتزام بتحديد الأسعار وضبط المكايل والموازن - قائد القصبة: يسهر على أمن المدينة، خاصة أثناء الليل، ويصدر الأحكام الصادرة في حق المجرمين، ومهمته كذلك مراقبة السجون وتنفيذ العقوبات الجسدية والحكم بالإعدام بأمر من الباي .

فبواسطة هذا التنظيم تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم على السكان الذين انسجموا مع بعضهم البعض وأصبحوا يشكلون أمة واحدة يجمعها المصير المشترك؛

3. الأقاليم ومجال النفوذ الإداري: قسمت الجزائر الى الأقاليم التالية :

- دار السلطان: وهي قاعدة الملك ومقر الإمارة والديوان، وتضم خمس مدن كبرى: الجزائر وهي أكبر مدن الإيالة، البليدة، القليعة، شرشال، دلس، وخارج تلك المناطق تتواجد قبائل تخضع مباشرة لأوامر الأغا أو خوجة الخيل، كما توجد خارج الإقليم عدة قبائل تتبع لدار السلطان رغم وقوعها جغرافيا في مقاطعات أخرى.

- بايلك الشرق : وهو أكبر بايلك، عاصمته قسنطينة وكان للإقليم دور كبير في مراقبة إيالة تونس، وساهمت في إخضاعها لنفوذ الجزائر لسنوات عديدة وكان من النادر جدا أن يموت باي من بايات قسنطينة ميتة طبيعية، وهو يمارس مهامه وكان حكمهم لا يتعدى غالبا بضع سنين أو بضع شهور لأهمية البايلك وخطورتها على استقرار نظام الحكم في الأيالة، وهذا ما جعل السكان ينظرون للسلطة على أنها عامل قهرو إذلال للرعية، وفي هذا السياق ذكر الرحالة الألماني هاينريش heinrich (هاينريش، 1976) أن سكان قسنطينة أصبحوا متعودين على القسوة ولم يكن

في وسعهم أن يتصوروا حكومة لا يتم في أيامها قطع رؤوس المواطنين وإغراقهم في الماء، وشنقهم بشكل مستمر(ص.34).

-بايلك التيطري: عاصمته المدية، وهي مقسمة الى سبعة أوطان، يخضع كل وطن لحكم قائد تحت اشراف الباي، ويعتبر أفقر البايلاكات وأصغرها، وكان له دورا هاما في تحقيق الإستقرار السياسي والأمني للبايلك والدولة معا خاصة على المستوى الداخلي وذلك لجهود باياته ونجاحهم في جعل القبائل في مختلف مناطق البايلاك تستمر في خضوعها للسلطة العثمانية .

- بايلك الغرب: كانت عاصمته مازونة، ثم معسكر، ثم وهران بعد تحريرها من الإسبان سنة 1792م، شهد هذا البايلاك توتر العلاقات التركية مع حكام المغرب الأقصى ثم وجود التهديد الإسباني بوهران (سعيدوني، 1999، ص.243)

وكان لهذا التقسيم الإداري ارتباط بنظام شبه عسكري تهدف من خلاله الإدارة العثمانية إلى حفظ الأمن وتحصيل الضرائب، ولهذا الغرض استند العثمانيون إلى تركيبة قبيلة شكلت حاميات والممثلة في قبائل المخزن من أجل تدعيمها في الحفاظ على الأمن مقابل امتيازات تتمثل في إعفاءها من الضرائب، والخروج معها أثناء الحملات العسكرية لجباية الضرائب واستتباب الأمن .

خاتمة :

ما يمكننا استخلاصه من خلال دراستنا لهذا الموضوع :

رغم كل الإضطرابات و الفوضى التي عرفتها الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م) ، والصراع على السلطة بين رياس البحر و فرق الإنكشارية إلا أن هذه المرحلة من الحكم العثماني تميزت بنظام سياسي وإداري اختلف عن جميع الأنظمة التي سبقته، حيث سيطر الدايات على الحكم بذكائهم وفطنتهم، وشكلوا نظاما إداريا تدرج فيه سلطة الموظفين السامين و مساعديهم كل حسب دوره .

انفردت السلطة العثمانية المتمثلة في الدايات وكذا رجال الديوان بالحكم والسلطة داخل إيالة الجزائر دون الرجوع إلى السلطة في استانبول، ورغم استقلالية القرار والسلطة في الجزائر إلا أن العلاقات الجزائرية العثمانية استمرت في طابعها الشكلي، مرتبطة اسميا باستانبول من خلال فرمانات التولية والدعوة للحاكم في المنابر .

رغم الاستقلالية التي عرفها نظام الدايات إلا أن سياسته القائمة على الجباية المالية لتأمين مداخيل الخزينة قد أثرت على الوضع الإقتصادي والاجتماعي للسكان؛ مما أدى إلى أزمات نتج عنها

قيام ثورات تزعمها شيوخ الطرق الصوفية بدايات القرن التاسع عشر كادت أن تقضي على سلطة العثمانيين، ونتج عنها ضعف السلطة الحاكمة التي لم تستطع الصمود أمام الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن ميمون، محمد (1981)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (ط2)، تحقيق وتقديم: محمد عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. بلحميسي، مولاي (1978)، الثورة على الأتراك في الجزائر، الجزائر: الثقافة، العدد 48.
3. بن أشهب، عبد الحميد بن أبي زيان (1972)، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، مطبعة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر.
4. المازري، الأغا بن عودة (1990)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
5. التر، سامح عزيز (1989)، الأتراك العثمانيون في الشمال الإفريقي، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة، بيروت، لبنان.
6. جوليان، شارل أندري (1978)، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب: مزالي محمد بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس.
7. خوجة، حمدان بن عثمان، المرأة، لمحة تاريخية وإحصائية لإيالة الجزائر، تحقيق وتعريب: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
8. خير، محمد فارس (1992)، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي. (ط1)، دار العصر الحديث للنشر، بيروت.
9. معمر، رشيدة شكري (2006)، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر، فترة الدايات (1671-1830م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
10. سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي المهدي (1984)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
11. سعيدوني، ناصر الدين (1999)، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
12. هاينريش، فون مالتاس (1976)، ثلاث سنوات في شمال إفريقيا، ترجمة: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
13. BOUABBA, (Y) (1972), les Tucks au Maghreb central du 16ème au 19 ème siècle, S.N.E.D, Alger.
14. CHALEM (M) (2000), "histoire de l'Algérie des origines à 1830" in Algérie, casbah.
15. COLOMBE MARCEL (1943), «contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger dans les dernier année de l'histoire de la régence», in R.A, N°78.
16. RENE, (1830), Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger, 2ème ed, ch.picquet, paris.
17. EMERIT, (M) (1954) " le voyage de la condamine à alger en 1731 " in R.A, N° 98, 1954.
18. VENTURE (DE .P) (1898), Alger au 18ème siècle, fagnan, Alger.
19. MERCIER (E) (1903), histoire de Constantine, s.n.e.d, Alger.
20. KADDACHE (M) (1991), L'Algérie Durant la period ottoman, o.p.u, Alger.
21. DELPHIN (G), (1922) "histoire des pachas d'alger de 1515 -1749 " in g.a, avril, juin.
22. VAYSETTE (E) (1860), "histoire des derniers beys de constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'ahmed bey " in R.A, N°4.
23. DE GRAMMONT (H) (1887), histoire d'Algérie sous la domination turque (1515-1830), e. leroux, paris.
24. COLOMBE MARCEL (1975), "l'Algérie Turque " in initiation à l'Algérie. Maison neuve, Paris.

